



نشرت صحيفة الانديبندنت البريطانية تحقيقاً خاصاً حول الانتهاكات الاسرائيلية بحق الاسرى والمعتقلين الفلسطينيين في سجون الاحتلال الاسرائيلي، قامت «تضامن» بترجمته تسهيلاً لتداوله في الاوساط الاعلامية والحقوقية، اضافة الى نشر نسخته الانجليزية وارقاق فيديو توثيقي من انتاج صحيفة «الانديبندنت».



تحقيق خاص أجرته كبيرة المراسلين الدوليين بيل ترو وراتب القيسي يكشف عن مزاعم بتعرض الفلسطينيين لمعاملة وحشية في المرافق الاسرائيلية، بما في ذلك الاغتصاب والتعذيب والاهمال الطبي والموت. إسرائيل ترفض جميع الاتهامات بارتكاب أي مخالفات.

## معتقلون فلسطينيون دون تهمة يروون شهاداتهم حول تعذيب ومعاملة وحشية في سجون الاحتلال الاسرائيلي

مقيد اليدين ويرتجف على أرض زلزالية في قاعدة عسكرية بجنوب إسرائيل، وجد الفلسطيني نفسه محاطاً بخمسة جنود، مسلحين بالكلاب، يُزعم أن الجنود الخمسة قاموا بركله وضربه ودهسه وهو ممدد على الأرض. وصلوا اعتداءهم، حيث يُتهمون باستخدام مسدسات الصق والأدوات الحادة لمهاجمته والاعتداء عليه جنسياً بهذه الأدوات، في إحدى اللحظات، يُزعم أن الجنود طعنوه بقوة حتى اخترقت الجروح أرفاهه وفتحة شرجه. أدى هذا الاعتداء الوحشي المزعوم إلى إدخاله المستشفى بإصابة في الرئة، وكسور في الأضلاع، وتمزق في المستقيم تطلب جراحة لتركيبة فتحة إخراج صناعية، لم يكن قد وُجهت إليه أي تهمة بارتكاب جريمة.

هذه الشهادة الصادمة لا تأتي من الضحية المزعومة بل من لائحة الاتهام الصادرة عن الجيش الإسرائيلي نفسه ضد جنوده، والتي اطلعت عليها صحيفة «الانديبندنت». وهي واحدة من بين عدة تقارير تتحدث عن مزاعم تعذيب بحق المعتقلين الفلسطينيين المحتجزين في إسرائيل.

في وقت سابق من هذا الشهر، اتهمت الأمم المتحدة القوات الإسرائيلية باستخدام العنف الجنسي كـ«وسيلة حرب».

وزعمت أن «العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي، بما في ذلك الاغتصاب والعنف ضد الأعضاء التناسلية، تم ارتكابه إما بأوامر صريحة أو بتشجيع ضمني من القيادة المدنية والعسكرية العليا في إسرائيل».

رفضت إسرائيل التعاون مع الأمم المتحدة واتهمت معدي التقرير بالتحيز.

تصاعدت هذه الادعاءات حول الوحشية منذ أن شن مسلحون من حماس هجوم ٧ أكتوبر، الذي أسفر عن مقتل ١٢٠٠ إسرائيلي وأسروا ٢٥٠ آخرين. ورغم توقف القتال لفترة قصيرة، لم يتم الإفراج عن آخر الرهائن الإسرائيليين. في المقابل، شنت إسرائيل هجوماً مدمراً على قطاع غزة، مما أسفر عن مقتل نحو ٥٠,٠٠٠ شخص واعتقال الآلاف، وفقاً للمسؤولين الفلسطينيين.



## لائحة اتهام، تشريح جثث، وشهادات تحت القسم

مع انهيار وقف إطلاق النار بين حماس وإسرائيل، تم تسليط الضوء على معاملة المعتقلين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية والاعتقالات الجماعية منذ اندلاع الحرب قبل ١٨ شهراً. وتشير التقديرات إلى أن عدد المعتقلين الفلسطينيين قد تضاعف ليصل إلى نحو ١٠,٠٠٠ شخص، يحتجز العديد منهم في ظروف عزلة تامة دون توجيه اتهامات، بينما يتم الإفراج عن بعضهم ثم اعتقالهم مجدداً.

وقد جمعت «الإنديبندنت» لوائح اتهام وتقارير تشريح جثث وشهادات تحت القسم من معتقلين سابقين.

وصف المحتجزون السابقون أشكال التعذيب المختلفة، بما في ذلك الاعتداء الجسدي العنيف، والحرمان من النوم، والعنف الجنسي، والحرمان من الرعاية الطبية.

في أحد تقارير التشريح، وُجد أن أحد المعتقلين الفلسطينيين الذين توفوا في السجن تعرض لاستخدام مضط للقيود وأثار ضرب عنيف أدت إلى نزيف في الدماغ.

هذا الأسبوع، قال الفائز بجائزة الأوسكار الفلسطيني، حمدان بلال، إنه تعرض للضرب بعقب بندقية من قبل جندي إسرائيلي واحتُجز لمدة ٢٤ ساعة في الضفة الغربية.

## الاستخدام المضط للقوة، كسور في الأضلاع، ونزيف في الدماغ

اطلعت «الإنديبندنت» على العديد من تقارير الطب الشرعي التي أعدها أطباء إسرائيليون لعائلات الفلسطينيين الذين ماتوا أثناء الاحتجاز.

بموجب القانون الإسرائيلي، يمكن لعائلات المتوفين طلب حضور طبيب مستقل لمراجعة تقارير التشريح. وتم إرسال بعض الجثث الفلسطينية إلى معهد الطب الشرعي «أبو كبير» في تل أبيب لإجراء عمليات التشريح. تصف هذه التقارير حجم الإصابات التي تعرض لها المعتقلون قبل وفاتهم.

في تقرير عن فلسطيني توفى في سجن مجدو شمال إسرائيل في ١٣ نوفمبر ٢٠٢٣، جاء فيه:

«تمت ملاحظة كدمات على الصدر الأيسر، مع وجود كسور في الأضلاع وعظام الصدر تحته». كما لوحظت كدمات خارجية على الظهر والأرداف والذراع اليسرى والخذن والجانب الأيمن من الرأس والعنق. وفي حالة أخرى، لرجل يبلغ من العمر ٤٥ عاماً توفى في ديسمبر ٢٠٢٤ أثناء احتجازه في سجن كيشون شمال إسرائيل، وُجدت «علامات متعددة على الاعتداء الجسدي والاستخدام المضط للقيود، مما تسبب على الأرجح في نزيف دماغي صادم». كانت ساقه اليمنى منتفخة وكلا معصميه وكاحليه تحمل علامات القيود المحكمة، وفقاً للتقرير.

قال أحد الأطباء الإسرائيليين الذين أشرفوا على العديد من عمليات التشريح لجثث المعتقلين نيابة عن عائلاتهم: «إن رؤية بعض علامات الاعتداء تعني أن هذا ربما يكون قمة الجليد».

رفض الطبيب ذكر اسمه لأسباب أمنية، لكنه وصف حضوره لجلسة تشريح لرجل في الثلاثينيات من عمره توفى أثناء الاحتجاز في الضفة الغربية في أكتوبر ٢٠٢٣.

«كان لديه أضلاع مكسورة وطحال ممزق»، مما يشير إلى تعرضه لصدمة حادة.



في أواخر نوفمبر، أشرف نفس الطبيب على تشريح جثة شاب آخر من طولكرم في الضفة الغربية، الذي توفي بعد ستة أيام من الاستجواب. مرة أخرى، كان جسده يحمل علامات عنف واصابات متعددة، وفقاً للتقرير.

تنفي القوات العسكرية الإسرائيلية بشدة أي تصرف خاطئ: «ترفض قوات الدفاع الإسرائيلية تماماً الادعاءات المتعلقة بالإساءة النظامية للمعتقلين في منشآتها».

«تعمل قوات الدفاع الإسرائيلية وفقاً للقانون الإسرائيلي والقانون الدولي، مما يضمن حقوق المعتقلين المحتجزين في منشآتها».

المعاملة على يد الحراس الإسرائيليين تتركز معظم الادعاءات بشأن الإساءة على مركزين للاحتجاز: منشأة عسكرية جديدة داخل سجن عوفر القائم في الضفة الغربية المحتلة، وقاعدة سديه تيمان العسكرية في جنوب إسرائيل.

أدلى حارس إسرائيلي في سديه تيمان بشهادة مجهولة تم تسريبها إلى صحيفة «الإنديبننت» حول الضغط المزعوم لممارسة العنف ضد الفلسطينيين.

وصف الحارس أول مرة التقى فيها هو والعديد من الجنود مع شخص من غزة، قائلاً إن ذلك تجسد في «الموقف القائل بأنه نعم، يجب ضربهم، يجب القيام بذلك». وأضاف: «بدأنا نبحث عن فرص للقيام بذلك». قال الحارس إنه عندما تحدث ضد ضرب سجين فلسطيني أثناء الاستجواب، قال له جندي آخر: «اصمت، أيها اليساري، هؤلاء غزراويون، هؤلاء إرهابيون، ما بك؟»

«لقد قيدنا أيديهم إلى السور فوق رؤوسهم حتى لا يستطيعوا إزالة القيود جسدياً»، يقول. «كان من الواضح أن الناس الجنود» كانوا حقاً يتطلعون إلى القيام بهذه الأشياء. عاقبناهم، نعم. صرخنا في وجوههم أيضاً».

في سديه تيمان، يصف المعتقلون الفلسطينيون الجنود الإسرائيليين الذين كانوا يعزفون موسيقى راقصة صاحبة بلا توقف في غرفة احتجاز خاصة سُميت «الديسكو».

وأوضح محمد ن، ٣٨ عاماً، الذي تم اعتقاله عند نقطة تفتيش في شمال غزة بينما كانت عائلته تهرب إلى الجنوب في أكتوبر، وتم نقله إلى سديه تيمان قبل أن يقضي ٤٠ يوماً في عوفر، قائلاً: «موسيقى الترانس تهدف إلى إضعافك نفسياً قبل التحقيق».

أحمد أ، ٥٩ عاماً، مهندس تم اعتقاله في خان يونس في فبراير، تم نقله إلى سديه تيمان وأطلق سراحه بعد شهر، قال:

إنه تم تركه في غرفة مع موسيقى صاحبة لمدة ليلتين ونصف.

قال:

«كان عليك أن تجلس على الأرض. لم يُسمح لك بالوقوف أو الذهاب إلى الحمام وبعض الناس تبولوا على أنفسهم».

مصطفى ح، ٤١ عاماً، الذي تم احتجازه في سديه تيمان بعد اعتقاله عند نقطة تفتيش في أكتوبر أثناء هروبه إلى الجنوب، قال:

«كل متركنت تتحرك فيه، كانوا يضربونك، كانوا يصفعونك، كانوا يهينونك، استخدموا الكلاب، الغاز المسيل للدموع، والصدّات الكهربائية».



تم إطلاق سراحه في النهاية، لكنه لا يعرف مصير أحد إخوته الذين تم احتجازهم أيضاً: «بعض الناس فقدوا سمعهم لأن الدم خرج من آذانهم بسبب الصدمات الكهربائية».

مرة أخرى، تنفي مصلحة السجون الإسرائيلية (IPS) والجيش جميع التهم، حيث افادت المتحدث باسم IPS أنها «ليست على دراية بالادعاءات الموصوفة»، وأن IPS «تعمل وفقاً لأحكام القانون».

الرعاية الطبية أحد مجالات الإساءة المزعومة تتعلق بالقلق حول احتجاز الرعاية الطبية للمعتقلين.

**أظهر تقرير التشريح لعائلة محمد الصبار، الذي توفي في سجن عوفر في فبراير من العام الماضي، أن أمعاءه كادت أن تنفجر.**

كان الشاب البالغ من العمر ٢٠ عاماً يعاني من مرض هيرشسبرونغ، مما يعني أن وظيفة الأمعاء الغليظة معيبة بسبب خلل في الأعصاب. ويحتاج إلى نظام غذائي خاص جداً، وحقن شرجية، وأدوية. وفقاً للتقرير، تم حرمانه من ذلك، وفي النهاية كانت الأمعاء قد تمددت إلى درجة أنها ضغطت على الأعضاء الأخرى في البطن، مما ألحق الضرر بوظيفة الكلى والرئتين وأوقف تدفق الدم.

**«أظهرت صورة الأشعة المقطعية للبطن بوضوح أمعاء غليظة ضخمة (١٥ سم) مليئة بالبراز ... مع علامات على تعفن الأنسجة»، كما جاء في الوثيقة.**

وخلصت الوثيقة إلى أن وفاته كان من الممكن أن «تمنع إذا تم أخذ احتياجاته الطبية بعين الاعتبار الخاص، وإذا تم تقديم المساعدة الطبية العاجلة عند ظهور الأعراض المبكرة».

تنفي القوات العسكرية الإسرائيلية ذلك: «يتلقى المعتقلون الذين يحتاجون إلى علاج طبي الرعاية من موظفين طبيين مؤهلين، وإذا لزم الأمر، يتم نقلهم إلى المستشفيات لتلقي العلاج الإضافي». العاملون في الرعاية الصحية من بين المعتقلين العديد من العاملين في مجال الرعاية الصحية في غزة، بما في ذلك الأطباء والمرضى والمسعفين.

**تقول منظمة «أطباء من أجل حقوق الإنسان - إسرائيل» (PHRI) إنه تم احتجاز ٢٥٠ من العاملين في مجال الرعاية الصحية، ولا يزال أكثر من ١٨٠ طبيباً خلف القضبان.**

من أبرز الأطباء الذين توفوا في الاحتجاز كان الدكتور عدنان البرش، ٥٠ عاماً، الجراح الفلسطيني الشهير، الذي توفي في سجن عوفر في أبريل الماضي. آخره هو الدكتور إياد الرنتيسي، رئيس قسم التوليد وأمراض النساء في مستشفى كمال عدوان في شمال غزة، الذي توفي في نوفمبر ٢٠٢٣ ولكن تم الإعلان عن وفاته فقط في صحيفة إسرائيلية في يونيو ٢٠٢٤.



توفي ما يُقدَّر بنحو ٧٠ معتقلاً في الاحتجاز منذ ٧ أكتوبر، وفقاً لناجي عباس، مدير قسم الأسرى في منظمة «أطباء من أجل حقوق الإنسان - إسرائيل».

يقول: «منذ عام ١٩٦٧، ربما توفي ٢٠٠ شخص في الحجز». «في عام واحد، نتحدث عن أكثر من ٧٠ حالة نعلم عنها». من بين هؤلاء، تقول منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية، هناك شاب يبلغ من العمر ١٧ عاماً توفي في هذا الأسبوع في سجن مجيد وفي ظروف غامضة.

من غير المعتاد، أن السلطات الإسرائيلية أكدت وفاة الدكتور البرش، وقالت إنه كان محتجزاً في سجن عوفر لأسباب تتعلق بالأمن القومي، وأن تحقيقاً كان جارياً. تقول أرملته ياسمين إنها جمعت معلومات عن زوجها من المعتقلين الذين تم الإفراج عنهم وكانوا زملاءه في الزنزانة: «قبل اعتقال عدنان، كان وزنه ٩٠ كيلوغراماً، لكن وزنه انخفض بشكل كبير ليصل إلى حوالي ٥٥ كيلوغراماً».

«الدكتور عدنان البرش كان يحصل على طعام قليل جداً، يكفي فقط لإبقائه على قيد الحياة. ووفقاً للتقارير، كان مقيد اليدين، جالساً في وضع القرفصاء ورأسه على ركبتيه».

رداً على هذه الادعاءات، تقول القوات العسكرية الإسرائيلية: «تعمل قوات الدفاع الإسرائيلية وفقاً للقانون الدولي، ولا تحتجز العاملين في المجال الطبي بسبب عملهم في هذا المجال». «يجب توضيح أن احتجاز الأشخاص المشتبه فيهم بالمشاركة في الأنشطة الإرهابية والذين يعملون ككوادر طبية يتم مع ضمان، إلى أقصى حد ممكن، أن تظل الخدمات الطبية متاحة لسكان المنطقة». تقول جيسكا مونتل، من منظمة هموكيد الإسرائيلية الخيرية التي تقدم المساعدة القانونية المجانية للفلسطينيين:

«إن ما لا يقل عن ٥٠٠٠ فلسطيني يتم احتجازهم في الاعتقال الإداري أو بموجب «قانون المقاتلين غير القانونيين».

وهذا يعني أنه يمكن احتجازهم إلى أجل غير مسمى، دون تهمة أو محاكمة، أو حتى الوصول إلى التهم أو الأدلة ضدهم.

وقالت جينا أبو حسنة، من مجموعة حقوق الفلسطينيين «الضمير» التي تراقب معاملة المعتقلين، إن السجناء الفلسطينيين وجدوا أنفسهم أمام المحكمة عبر مكالمات فيديو، مع القاضي وبدون تمثيل قانوني. وقالت: «وصف الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ عاماً بأنهم كانوا في هذه المكالمات الفيديو «دون وجود محام». وأضافت، مشيرة إلى شهادات تم جمعها من قبل صحيفة «الإنديبندينت» من ثلاثة معتقلين في سدي تيمان وسجن عوفر الذين وصفوا المحاكمة عبر مكالمات زوم.

قالت اللجنة الدولية للصليب الأحمر إنها لم تُمنح الوصول إلى المعتقلين الفلسطينيين منذ بداية الحرب، وهو أمر غير مسبوق.

وأضاف المتحدث باسم اللجنة: «هذه أطول فترة لم نتمكن فيها من الوصول إلى مراكز الاحتجاز الإسرائيلية منذ عقود».